

فيقول إنه ليس معجزا بالإعراب ، فليس موضع الفاعلية أو المفعولية في القرآن يغير موضعها في كلام آخر ، وليس الإعجاز في الحقيقة وحدها ، وإلا كانت العبارات المشتملة على الاستعارة خارجة عن حد الإعجاز ، وليس الإعجاز في التصوير وحده ، وإلا خرجت الحقائق ، وليس الإعجاز في الترتيب . فهو موجود في غير القرآن ، وإنما الإعجاز بكل أولئك ، وبشيء زائد لا يوجد في غير القرآن من بين سائر الكلام ، هو المزية الجمالية التي تمنعك أن تغير حرفا عن موضعه ، أو تأتى بكلمة مرادفه لكلمته الأصلية ، والتي إن تجاسرت وتجرأت في التصرف خرجت عن مزية فيه لا توجد في غيره ، وخرجت إلى معنى آخر غير المقصود ، وهذا المعنى المقصود لا يستفاد من كلمة أو حرف . بل يستفاد من الجملة كلها ومن العبارة في جملتها .

والإمام « عبد القاهر » لا يفهم من النحو الإعراب « وذلك أن العلم بالإعراب مشترك بين العرب كلهم » وليس هو ، مما يستنبط بالفكر ، ويستعان عليه بالروية ، فليس قول أحدهم بأن إعراب الفاعل الرفع ، أو المفعول به النصب ، والمضاف إليه بالجر ، بأعلم من غيره . ولا ذاك المفعول به مما يحتاجون فيه إلى حدة ذهن . وقوة خاطر ، إنما الذي تقع الحاجة فيه إلى ذلك ، العلم بما يوجب الفاعلية للشيء (لا العلم بموضع الفاعلية) .. وليس يكون هذا علما بالإعراب ، ولكن بالوصف الموجب للإعراب ، ومن ثم لا يجوز لنا أن نعتد في شأننا هذا بأن يكون المتكلم قد استعمل من اللغتين في الشيء ما يقال انهما افصحهما ، وبأن يكون قد تحفظ مما تخطيء العامة ، ولا بأن يكون قد استعمل الغريب ، لأن العلم بجميع ذلك لا يعدو أن يكون علما باللغة<sup>(١)</sup> وهو يقول في موضع آخر « لسنا في ذكر تقويم اللسان ، والتحرز من اللحن وزيف الإعراب .. وإنما نحن في أمور تدرك بالفكر اللطيفة ، ودقائق يوصل إليها بثاقب الفهم<sup>(٢)</sup> . فإذا قال لك عبد القاهر بعد هذا البيان « ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو<sup>(٣)</sup> » وجب ان تفهم عنه أنه لا يقصد الإعراب ولا اللغة ، وإنما يقصد « النحو الجمالي » - إن صح هذا التعبير - وهذا النحو لا يهدف إلى موضع الفاعلية أو المفعولية مثلا ،

(١) « دلائل الإعجاز » ص ٢٨٣ .

(٢) « دلائل الإعجاز » ص ٧٣ .

(٣) « دلائل الإعجاز » ص ٦١ .